حرب حزيران ، وبالتالي الى تخفيض القوة الشرائية للمستهلك . هذا وفي حين كان نمو الناتج القومي الاجمالي مرتفعا في السابق ، هبط الى ٨،٢ ٪ عام ١٩٦٥ والى ٦ ٪ عام ١٩٦٦ والى ١،٢ ٪ عام ١٩٦٧(٢).

وتشير احصائيات بنك اسرائيل الى ان الاستثمارات الاجنبية عرفت هبوطا ملحوظا ابتداء من عام ١٩٦٥ . في حين كانت مستمرة في الارتفاع في السابق حيث بلغت ١٥٦،٧ مليون دولار عام ١٩٦٤ ، انخفضت الاستثمارات الاجنبية الى ٩١،٨ مليون دولار عام ١٩٦٥ والى ٢٤،٨ مليون دولار عام ١٩٦٧ (انظر الجدول).

وازدادت الازمة الاقتصادية بتوقف التعويضات الالمانية عام١٩٦٦ وتدني المساعدات الخارجية ، خاصة من الجاليات اليهودية . وانخفضت التحويلات (من جانب واحد) الى اسرائيل من ٣٣٤،٩ مليون دولار عام ١٩٦٤ الى ٢٩١،٩ مليون دولار عام ١٩٦٦(٣).

كيف واجهت اسرائيل الازمة الاقتصادية الحادة ؟ تكمن الازمة في طبيعة الاقتصاد الاسرائيلي نفسه المبني على نهب الموارد الطبيعية للاراضي الفلسطينية وفي طبيعة الكيان الصهيوني الذي خلقته الامبريالية ليلعب دور الشرطي في المنطقة ، لقد استطاع الاقتصاد الاسرائيلي الخروج من أزماته منذ تكوين اسرائيل حتى اليوم بفضل الاعتماد على الرساميل والمساعدات الاجنبية . وكان لا بد لاسرائيل التي تعيش في عزلة تامة نتيجة المقاطعة العربية ، للحيلولة دون وقوع اقتصادها المصطنع في انهيار ، ان تشن عدوانا شاملا على الامة العربية عام ١٩٦٧ باحتلال اراضي جديدة (الضفة الغربية وسيناء والجولان) وبالتالي فتح أسواق جديدة امام بضائعها واستغلال الموارد الطبيعية لهذه الاراضي . ان أي نظام رأسمالي لا يمكن له العيش في عزلة ، فطبيعته تتطلب منه ، على الدوام ، التوسع وان كان بالقوة ، على حساب المناطق المتخلفة .

٢ ــ الاستثمارات الاجنبية وضمانتها :

وأثر حرب حزيران ١٩٦٧ ، خفضت البطالة جزئيا وازدادت الاستثمارات الاجنبية التي فتحت لها مجالات عدة،خاصة في المناطق المحتلة التي تتوفر فيها اليد العاملة العربية الرخيصة . هذا وتشير احصائيات بنك اسرائيل الى ارتفاع الاستثمارات الاجنبية الصافية من حدها الادنى عام ١٩٦٧ (٢٤،٨ مليون دولار) الى ٤٦ مليون دولار عام ١٩٦٨ والى ١٤١،٧ مليون دولار عام ١٩٧٢ . ويعني ذلك أن الاستثمارات تضاعفت أكثر من خمسة امثال خلال الفترة ١٩٦٧ ــ ١٩٧٢ .

وقد حصل الارتفاع الهائل للاستثمارات الاجنبية بعد حرب ١٩٦٧ بفضل الضمانات التي وفرتها اسرائيل للرساميل الاجنبية الهادفة الى تحقيق اقصى الربح في المدى القصير كما في المدى الطويل . وأخذت هذه الضمانات شكلين رئيسيين ، الاول ، ضمانات قانونية والثاني ضمانة سياسية .

أ ــ **الضمانة القانونية** : دفع الركود الاقتصادي الكبير الذي شهدته اسرائيل في الفترة ١٩٦٥ ــ ١٩٦٧ والمجالات الاقتصادية الضخمة المتوفرة بعد حرب ١٩٦٧ ، دفع الحكومة الى اجراء تعديل هام على قانون « تشجيع استثمار رأس المال » في عام ١٩٦٧ . وقد منحت للمستثمرين الاجانب امتيازات كبيرة منها التخفيض او الاعفاء من الضريبة ومساعدات وقروض . كما سمح لهم القانون باخراج كل ارباحهم من اسرائيل واسترداد الرأسمال المستثمر بكامله بعد فترة من الزمن . والجدير بالذكر ان هذا القانون صدر عام ١٩٥٠ بهدف تشجيع وتنظيم استثمار الرساميل المحلية والاجنبية في